مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 7: 2020.
Journal of University of Babylon for Humanities, Vol.(28), No.(7): 2020.

الاستدلال النحوي لابن عقيل في اعتراضه على ابن مالك: موازنة مع كتب ابن مالك الأخرى

آس عقيل كاظم الموسوي
مديرية تربية المثنى
alwia7@gmail.com

معلومات البحث
تاريخ الاستلام : 2020 /8/6
تاريخ قبول النشر:19 / 8 / 2020
تاريخ النشر: 20/ 10 / 2020

الخلاصة

شرحَ ابن عقيل الألفية شرحا بين المختصر والطويل فهو في مواضع يزيد في ذكر الآراء وفي بعض المواضع يكتفي بذكر شرح الأبيات شرحاً مختصراً عاماً، إلا أنه يثبت في مسائل الألفية آراءه وآراء من سار على مذهبهم محاولاً الاعتراض على ما ذهب إليه الناظم مستعملا مفردات بينت قوة اعتراضه على ما جاء في متن الألفية ومعللا الاعتراض بطرق متباينة منها: إنها مخالفة للجمهور أو إنها مخالفة لرأي سيبويه، أو أن عبارته –الناظم– غير كاملة وبها حاجة إلى إيضاح معتمدا المنطق في ذلك .

وعند تتبع المسائل النحوية التي اعترض فيها ابن عقيل، يمكن تحديد منهجية استدلاله اللغوي في بيان اعتراضه، فمرة يستدل استدلالاً لغوياً، ومرة ثانية استدلالاً مذهبياً، ومرة ثالثة استدلالاً استقصائياً، فما كان من البحث إلا أن ساوق بين اعتراضات ابن عقيل على آراء ابن مالك وبين آراء ابن مالك في كتبه الأخرى؛ للوقوف على استدلال ابن عقيل اللغوي وغيرهما.

فكان ابن عقيل يتبع منهجاً مختلفاً في مسائل الألفية فنجده تارة شارحاً لما وجد في النص شرحاً نحوياً خالصاً، وتارة ثانية نجده فاحصاً للنص ومحاولاً الوقوف على المؤثرات التي أثرت في ابن مالك في اتخاذه لرأي ما ، وتارة ثالثة نجده متمسكاً بمذهبه الخاص فارضاً إياه على نص ابن مالك، وفي تارة رابعة نجده باحثاً في النصوص القديمة السابقة لهما للوقوف على الرأي الذي يراه أنسب إمّا لكون أحد العلماء قد تبناه أو لكون المذهب الذي اتخذه ابن مالك مخالفا لما يراه ابن عقيل صحيحا.

واستعان البحث بجملة من المصادر مناقشاً لما وجد من اعتراضات عائدة إلى أمهات الكتب ومصنفات ابن مالك وشروحها.

الكلمات الدالة: الاستدلال، ابن عقيل، ابن مالك

The Grammatical Inference of Ibn Aqeel in his Objection to Ibn Malik: with References to Ibn Malik's Other Books

Aas Akeel Kadhum Al-Mousawi
Education Directorate of Al Muthanna

Abstract

Ibn Aqeel explained of the Alfiya is an explanation that collecting between the abridged and the long explanation. Where he in some places was increasing the mention of opinions while in the other cases, he just mentioned the explanation of the Acrostics in a brief general explanation. However, he proves in the Alfiya matters his opinion and opinions of those who have followed their doctrine in an attempt to object to what the regulator has done using words that showed the strength of his objection to the recitation of the Alfiya and he give a reason for his objection in different ways, such as that it is contrary to the public and it is contrary to Sebwayeh's opinion, or that his phrase is incomplete and needs clarification Relying on logic in it.

by University of Babylon is licensed under a Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH)
Creative Commons Attribution 4.0 International License

And by following the grammaticalness issues that Ibn Aqeel objected it could be determined the methodology in his heuristics for statement his objection. For one time, he used a heuristics linguistic and the methodical heuristics for one time to infer evidence, and in the third time it was an investigative heuristics, thus the research was had a balance between Ibn Aqeel's objections to Ibn Malik's opinions and Ibn Malik's opinions in his other books, and then in the Alfiya's explanations books to find out the heuristics of Ibn Aqeel linguistic and contextual and others.

Ibn Aqil was following a different approach in the issues of the book, so we find him sometimes explains of what was found in the text a purely grammatical explanation, and sometimes we find him checking the text and try to stand on the influences that influenced the Ibn Malik in taking an opinion, and the third case we find him adhering to his own doctrine and trying to impose it on the text of Ibn Malik. And in a fourth case we find him researching in the ancient texts before both of them to find out the opinion that he considers the most appropriate either because one of the scientists had adopted it or the fact that the doctrine taken by Ibn Malik is contrary to what he sees Ibn Aqeel true.

By using a number of sources to discuss the objections that found to the enormous books and the works of Ibn Malik and its explanations and explanations of Alfiya.

Key words: Inference, Ibn Aqeel, Ibn Malik

المقدمة

زخرت المكتبة العربية القديمة بالدراسات النحوية، وتنوعت بين تصانيف أصيلة وشروح وملخصات، ومع كثرة الشروح على المصنف الواحد يحرص الشارح على بث آرائه الخاصة في شرحه معضدا رأي المصنف صاحب المتن أو مخالفا له، وقد يعرض رأي صاحب المتن إلى محاكمة في ضوء آراء السابقين، وفي هذا نجد الشروح تعج بآراء متنوعة للمسألة الواحدة، ومن بين أساليب الشرّاح في توجيه رأي صاحب المتن هي: الاعتراض عليه والاكتفاء برفض الرأي، أو الإطالة في الاعتراض مع شرح وافٍ لما يُعتَرَض عليه.

فكان للتباري في إبراز المهارات اللغويّة والنحويّة خاصة، تأثير كبير في جدلية التفسير للمسألة النحويّة، وتوسعاً قد يطيل المسألة إلى صفحات كثيرة، ولا ننسى أن لاختلاف المذاهب النحويّة ومرجعيّة المؤلف والشارح، وغاية الشارح من شرح المصنف اثراً في نوع الاعتراضات الواردة في الشروح.

ومن التصانيف التي حظيت بشروح كثيرة ومهمة، هو كتاب (ألفية ابن مالك)، ومن شروحها: شرح ابن عقيل (ت 769هـ)على ألفية ابن مالك(ت 672هـ)، إذ نال شهرة واهتماماً لم تحض بها الشروح الأُخرى للألفية؛ لما تميز به هذا الشرح من اختصارٍ غير مخلّ، وتركيز على توضيح المسألة النحوية بعيداً عن تعقيدات الآراء الكثيرة. وقد تابع ابن عقيل ابن مالك في توجيه آرائه، ومناقشتها؛ إلا أننا نجد ابن عقيل قد خالف ابن مالك في بعض التوجيهات معترضا عليه.

الاعتراضات لغة واصطلاحا:

الاعتراض لغةً: قال الجوهري(ت 393هـ): ((اعترض فلانٌ فلاناً؛ أي وقع فيه، وعارضه؛ أي جانبه وعدل عنه))[1]، والمعارضة من عارض الشيء بالشيء معارضة: قابله، وعارضت كتابي بكتابه؛ أي قابلته، وفلان يعارضني أي يباريني[2].

وجاء أيضاً: المنع والأصل فيه أن الطريق المسلوك إذا اعترض فيه بناء أو غيره كالجذع أو الجبل منع السابلة من سلوكه، توضع الاعتراض موضع المنع لهذا المعنى، قال تعالى: { وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً }(البقرة: 224)؛ أي: لا تعترضوا باليمين ومعناه: لا تجعلوا الحلف بالله معترضاً مانعاً له[3]. وهو من ((اعترض له: منعه، واعترض عليه، أنكر قوله، وفعله))[4].

اصطلاحا:

وهي ((إقامة دليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم))[5]، ويفصّل الجرجاني في أنواع الاعتراض فيقول: (ودليل المعارض إن كان عين دليل المعلل يسمى "قلبا" وإلا فإن كانت صورته كصورته يسمى "معارضة" بالمثل وإلا معارضة بالغير)[6].

وإن المعارضة: حجة أو دليل يراد به بيان استحالة أو خطأ أو قصور مذهبٍ أو رأيٍ ما[7]، وتعليل ذلك إنّ كثيراً من الاعتراضات إنما تساق لبيان خطأ بعض الآراء أو قصورها، وقيل: ((مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده بما يباينه))[8].

ونجد أن المعنى الاصطلاحي قد اشترك مع المعنى اللغوي في الكثير من الأمور منها:

إنّ قول الجوهري: "جانبه وعدل عنه" شابه معنى المعارضة بالمعنى الاصطلاحي الذي يكون بذكر عرض الخطأ الذي وقع فيه الخصم، والابتعاد عن حجته إلى حجة أخرى.

وأجد قول ابن منظور(ت711هـ): عارضت كتابي بكتابه؛ أي قابلته، قد اقترب كثيراً من المعنى الاصطلاحي المراد من هذا البحث، إذ إن ابن عقيل قد قابل آراءه أو آراء النحويين الآخرين بآراء ابن مالك معترضاً عليه قوله.

مصطلحات الاعتراض عند ابن عقيل:

اعترض ابن عقيل على ابن مالك في شرحه مستعملاً بعض المصطلحات والإشارات لبيان اعتراضه – ترتيبها استناداً على قوتها في الدلالة على الاعتراض– وهي كالآتي:

أولاً :ليست بصحيحة، الصحيح.

ثانيا: ليس كذلك.

ثالثاً: زعم المصنف، والزعم هو: ((زَعَمَ يَزْعُمُ زُعْماً اذا شك في قوله...))[9]، وقيل: ((وأكثر ما يقع الزعم على الباطل))[10]، وفي التعريفات يقول الجرجاني: ((الزعم هو القول بلا دليل))[11].

رابعا: فيه نظر: ومعناه ((النَظَر: محركة: الفكر في الشيء تقدّره وتقيسه))[12]. وفي اللسان: ((تأمل الشيء بالعين))[13].

خامساً: وهو إنما.

سادساً: أرجح .

مواضع اعتراضات ابن عقيل :

اختير في البحث بعض المصطلحات؛ لإيضاح اعتراض ابن عقيل على ابن مالك في شرح الألفية منها:

أولاً: وجوب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ: قال ابن عقيل (ت769هـ): ((وهذا مراد المصنف بقوله كذا، إذا عاد عليه مضمر البيت أي كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر، مما يخبر بالخبر عنه، وهو المبتدأ، فكأنه قال يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة...))[14].

اعترض ابن عقيل على ابن مالك (ت672هـ) في هذه المسألة؛ لأن ابنَ مالك قالَ عاد عليه مضمر؛ أي يعود على الخبر، والواجب أن يقول على شيء في الخبر، ولكن ابن عقيل بعد إن اعترض على ابن مالك قال: (فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف عاد عليه التقدير" كذا إذا عاد على ملابسه" ثم حذف المضاف الذي هو ملابس، وأقيم المضاف إليه، وهو الهاء مقامه فصار اللفظ كذا إذا عاد عليه))[15]؛ أي إنه

قدّر كلام ابن مالك على ما ذهب إليه في الشرح الأول للبيت، وفي هذا يمكن القول إن ابن عقيل سلك في توجيه الاعتراض طريق السياق والاستدلال بكلام العلماء.

ولابد من الإشارة إلى أن عبارة ابن عصفور (ت669هـ) التي أشار إليها ابن عقيل قد وردت في شرح الجمل والمقرب مع اختلاف فيها، فمرّة شابه كلامه كلام ابن مالك كما ذكر ابن عقيل، ومرّة شابه كلام ابن عقيل، فالتي تشابه كلام ابن مالك قوله في شرح الجمل: ((...أو يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على الخبر، نحو قولك: "في الدارِ ساكنُها "))[16]، وأمّا التي تشابه كلام ابن عقيل فقوله في المقرب: ((...أو اتصل به ضمير يعود على شيء في الخبر))[17].

وأجد أن ابن مالك قد اختلف ذكره لهذه المسألة –عائدية الضمير– ففي بعض الكتب يذكر أنه عائد على الخبر– كله– وفي الأخرى يبين أنه لم يعد على كل الخبر، فمن الكتب التي ذكر فيها أنه عائد على الخبر (الكافية – النظم – والفوائد المحوية)، فضلاً عن الألفية، فبيت الكافية:

وإن يَعُد لخبر ضمير من مُبتدا يُوجّب له التأخير" [18]

وبيت الألفية –وهو محلّ الاعتراض– :

كذا إذا عاد عليه مُضمَر وما به عنه مبيناً يُخبَرُ [19]

وما يذكره الجرجاوي "الأزهري" (ت 905هـ)[20] في إعراب أبيات الألفية: ((...وتقدير البيت: كذا يلتزم تقدم الخبر على المبتدأ إذا عاد على ملابس الخبر مضمر من المبتدأ الذي يخبر عنه لذلك الخبر حال كون الخبر مبينا؛ أي: مضمر للضمير العائد إليه من المبتدأ...))[21]، فمع أن ابن مالك لم يصرح بذلك إلا إن الجرجاوي قد وجه بيت الألفية إلى إن الضمير عاد على ملابس الخبر، ولم يقف عند ظاهر البيت.

وفي الفوائد قال: ((... أو مسنداً...أو بضمير يعود إلى الخبر...))[22].

ولكن فصّل في شرح الكافية ما جاء به في متن الكافية إذ قال: (إذا كان مبتدأ معه ضمير يعود على شيء مما هو مع الخبر وجب تقديم الخبر)[23]، فانظر كيف يقول يعود على شيء مما هو مع الخبر، في هذا نص يصرح بأن الضمير العائد لم يعد على الخبر كله، ومن شواهده: ("عند هند بعلها" و" في النفوس مستسراً فضلها"، ومنه قول الشاعر[24]:

أهابك إجلالًا وما بك قدرة ... علي ولكن ملء عين حبيبها

ومنه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"[25].

وأمّا كتبه التي لم يذكر فيها أنه عائد على الخبر، فيطالعنا التسهيل إذ يقول فيه: ((... أو مسندا...أو إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر))[26]، ويشرح قوله بـــ: ((وكذلك الخبر المسند إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر))[27]، ويشرح بيت الشاهد السابق: (فحبيبها مبتدأ ملتبس بضمير العين، وملء عين خبر واجب التقديم؛ لأنه لو أخر وقدم حبيبها لعاد الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة، فالتزم تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، ليؤمن بذلك المحذور))[28]؛ أي ليؤمن عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، ويذكر إنه قال الالتباس ،ولم يقل الإضافة؛ لأنه لفظ عام يعم الإضافة وغيرها، ويعطي أمثلة للحالتين فيقول: ((فمثال الالتباس بالإضافة ما في البيت... ملء عين حبيبها، ومثال الالتباس بغير الإضافة قولك: معرض عن هند المرسل إليها))[29].

وفي نتائج التحصيل يذكر المرابط الدلائي[30] (ت1089هـ)، أنه قيل لا يصح الاستشهاد بالحديث النبوي: ((مَنْ حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)) ، وفي قولهم على الثمرة مثلها زبدًا؛ لأن الخبر فيهما محذوف، ويمكن تقديره بعد المبتدأ وهو " كائناً" ومع إنه في التجوز المشهور يمكن تسمية شبه الجملة خبراً عن الكون المحذوف إلا انه في هذه الحالة لا يجوز(31) ((لعدم تأيده لدعواه إن الضمير الملتبس بالخبر وهو

ثمرة فيلزم أن الخبر هو الجار))[32]، فيرد الشارح بقوله: ليس القصد من الالتباس اتصال الجار بالمجرور ومضاف بالمضاف إليه بل إن المقصود كون الأول مظروفا للثاني ومتعلقا به وإذا كان الخبر هو مجموع الجار والمجرور لا يعني إن الخبر هو الجار والمجرور بل هو الملابس[33].

ومن هنا يتضح أنّ ابن مالك في مصنفاته المختصرة يذكر عود الضمير على الخبر؛ وذلك لضيق المساحة الكلامية لديه، كما في النظم والفرائد؛ لأن النظم محل اختصار ونادراً ما يفصّل به القاعدة تفصيلاً يزيل الغموض معتمداً على كون النظم دائما ما يُتبع بشرح فيترك له مهمة التوضيح، وأمّا في الفوائد فقد صنف كتاب تسهيل الفوائد تسهيلاً عليه واتبعه بشرح مفصل أكثر.

وأمّا في المصنفات الطوال نوعاً ما (شرح الكافية، والتسهيل وشرحه) فذكر عود الضمير على ملابس الخبر– متعلقه – وذلك لسعة المساحة الكلامية لديه.

وما اتضح في العرض السابق أن ابن عقيل كان محقا في اعتراضه من جهة أنّ ابن مالك لم يذكر القاعدة بالصورة الأكمل لها، ومن جهة نعتذر لابن مالك كون كلامه ورد في النظم، وهذا ما ضيّق عليه.

رفع المعطوف على اسم إنّ:

قال ابن عقيل: ((إذا أتي بعد اسم إن وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان: الأول ... والثاني: الرفع نحو إن زيدا قائم وعمرو واختلف فيه فالمشهور أنه معطوف على محل اسم إن فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف والتقدير وعمرو كذلك وهو الصحيح))[34].

قال ابن مالك في مسألة العطف على اسم إن باسم مرفوع في الألفية: ((جائز رفعك معطوفا على منصوب إن))[35]، وظاهر كلام المصنف أن المعطوف على اسم إن يكون معطوفا على محله؛ لأن المعطوف مرفوع واسم إن منصوب فلا يوجه العطف– إذا عطف على الاسم – إلا بكونه معطوفاً على محل اسم إن قبل دخول "إن" عليه، وانطلاقا من ذلك بنى ابن عقيل اعتراضه على ابن مالك إذ الظاهر من كلامه هو العطف على محل اسم إن ومع كون بعض النحويين يذهبون هذا المذهب جعل ابنُ عقيل ابنَ مالك من القائلين به. ويذكر ابن عقيل أن الصحيح هو العطف على الابتداء؛ أي إن الاسم المرفوع مبتدأ والخبر محذوف تقديره "كذلك" وتكون الجملة الجديدة معطوفة على جملة "إن" كلها ليس فقط اسمها.

وجاء في البحث سابقا أنّ ابن مالك في شرح الكافية لم يتوسع في ذكر الآراء بل اكتفى بشرح الأبيات. وفي هذه المسالة ذكر أنّ النصب في العطف على اسم إن جائز بلا قيد أو شرط قبل استكمال الخبر أو بعد استكماله، وقال "إن، ولكن" يختصان بجواز برفع المعطوف على اسميهما بعد استكمال الخبر بإجماع العلماء[36]، ولم يذكر على ماذا رُفع، ولكن قال إذا رفع المعطوف قبل استكمال الخبر نوي على التأخير – تأخير الاسم – وينسب هذا الرأي إلى سيبويه ويشير إلى موافقته – ابن مالك – ومن هذا استدل البحث على أنه حتى إذا رفع قبل استكمال الخبر كان عند سيبويه مثل الذي رفع بعد استكمال الخبر؛ لأنه عنده منوي التأخير ويكون تقدير الخبر "كذلك".

فكلام سيبويه في الكتاب هو: ((باب ما يكون محمولاً على (إن) فيشاركه فيه الاسم الذي ولِيها ويكون محمولاً على الابتداء فأما ما حُمل على الابتداء فقولك: إن زيداً ظريفٌ وعمرٌو، وإن زيداً منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحدُ الوجهين حسنٌ، والآخر ضعيف))[37]، ويفصل في هذين الوجهين فيقول: الوجه الحسن هو أن يكون محمولا على الابتداء؛ لأن " إن زيداً منطلقٌ، كان قبل دخول إن: زيدٌ

منطلقٌ وإن دخلت للتوكيد، وأمّا الوجه الآخر الضعيف فيقول فيه أن يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق والظريف، وأحسنه أن تقول: منطلق هو وعمرو، وإن زيدا ظريفٌ هو وعمرو[38].

وأمّا في شرح التسهيل فنجد ابن مالك يفصّل في ذلك كله فابتدأ بذكر مسوغ العطف على" اسم إن" فيقول: ((نصب المعطوف على اسم إن مستغن عن التنبيه عليه؛ لأنه كالعطف على سائر المعمولات...))[39]، ويذكر إن مسألة رفع المعطوف مسألة مهمة ويجب التركيز عليها، وقد ناقش هذه المسألة باطراد فوافق آراء وخالف أخرى.

قال ابن مالك في العطف على الابتداء والذي صححه ابن عقيل: ((العطف على الابتداء وهو عند البصريين مخصوص بأن ولكن ومشروط بتمام الجملة قبله))، وقد ذكر شاهدا على ذلك قول الشاعر[40]:

إن الخلافةَ والنبوة فيهم والمكرماتُ وسادةٌ أطهار.

ويقول: إن هذا العطف المشار إليه (على الابتداء) ليس من عطف المفردات كما ظن بعضهم بل هو من عطف الجمل، ولذلك لم يستعمل إلا بعد تمام الجملة، أو تقدير تمامها، ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى، ويذكر سبب كونه أولى فيعود إلى أن وصل المعطوف بالمعطوف أجود من فصله[41]، ويذكر علة عدم كون هذا العطف من عطف المفردات، عطف المرفوع على المنصوب فيقول: ((ولو كان من عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع، ولم يحتج سيبويه في قوله: {قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ}(سورة سبا: 48)، إلى أن يجعله (علام) خبر مبتدأ، أو بدلاً من فاعل يقذف لكونه جاء مرفوعاً))[42]. ثم نجد ابن مالك قد اختار العطف على الابتداء وكون الاسم المعطوف جملة مع خبر بعده ظاهر أو مقدّر.

وما يذهب إليه أبو حيان (ت 747ه) في شرح قول ابن مالك قوله: ((" قوله المعطوف على اسم إن منصوب، فكيف يجوز عطف المرفوع على المنصوب، وقد صرح في ألفيته بان المعطوف المرفوع هو بالعطف على منصوب اسم "إن" ،...، وإصلاحه أن يقول:" على اسم إن ولكن باعتبار الموضع "، أو يقول: "على موضع اسم إن ولكن باعتبار أن موضعه كان رفعا قبل دخول إن ولكن "))[43]، وما يتضح من كلامه انه يذهب إلى أن المعطوف مرفوع على محل اسم إن، ولم يكن هذا ما عناه ابن مالك كما أوضحت.

أمّا في الرأي الذي نسبه إليه ابن عقيل فلا أجده صحيحاً؛ لأن ابن مالك قد نفى ذلك في التسهيل، إذ انه بيّن عدم بقاء الابتداء بعد دخول إن وأخواتها فقال: ((إن وأخواتها مشبهه بالأفعال لفظاً ومعنى واختصاصاً فلا عمل للابتداء بعد دخولها))[44]، ويقول بأنها نسخت عمل الابتداء لفظاً ومحلاً، فلا يعطف على اسمها بالرفع على محل الاسم؛ لأنها نسخته عن أصله، وقد قال في هذا بعد أن قارن عملها بعمل ما المشبهة بليس ولا العاملة المشبهة ب(إن) وكون الأخيرة ضعيفة الشبه بالأفعال وضعيفة العمل، فقال: (فلضعفها لم تنسخ عمل الابتداء لفظاً ولا محلاً، بل هو باقٍ تقديراً بعد دخولها، لهذا ينعت اسمها باعتبار المحل رفعاً، ولم يفعل ذلك باسم إن)[45]، ويذكر إن معنى الجملة لم يتغير بعد دخول (إن، ولكن) ثم فجاز العطف بعد مصحوبيّ (إن ولكن) مبتدأ مصرح بخبره، ومحذوف خبره[46]، ويستدل على ما ذهب إليه بقوله: (كما يجوز ذلك بعد المبتدأ والخبر لبقاء المعنى على ما كان عليه، ولكون الخبر الموجود صالحا لدلالة على المحذوف)[47].

ويذكر أمرا آخر هو كون الخبر صالحاً للدلالة على خبر المبتدأ الآخر المعطوف على اسم إن يعني لا تخالف بينهما –الخبرين– إذ لو كان خبر المعطوف مخالفاً لزم ثبوته[48]، مستدلاً قوله تعالى: {... وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ }(سورة الجاثية :19)، وقوله: {وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا...}(سورة الجاثية:32).

وبدا واضحاً أن ابن مالك لم يكن يريد من قوله في الألفية الرفع على محل اسم إن، بل انه أراد انه مرفوع على الابتداء من باب عطف الجمل وليس من عطف المفردات. ولم يكن يستشعر ما نسبه ابن عقيل له؛ لأنه لم يذكر أي إشارة إلى أن المعطوف رُفع على محل اسم إن، وما رأيته جليا في التسهيل أن ابن مالك اعترض على من يذهب هذا المذهب وأعطى أدلة عقلية ولغوية على حصة ما ذهب إليه. وقد لاحظ ابن عقيل هذا في المساعد فقال: ((... ورفعه على محل اسم إن عند قوم، وعلى الابتداء والخبر محذوف عند قوم؛ ويقال إن هذا هو الصحيح، وانه يفهم من كلام سيبويه))[49].

ومن متابعة البحث لوحظ أن هذا كلام ابن مالك نفسه.

وتبين من البحث أيضا أن اعتراض ابن عقيل غير دقيق؛ لأنه اعتمد على الظاهر البعيد في تفسير وتوجيه قول ابن مالك من غير الرجوع إلى كتب ابن مالك التي أفاض فيها شرحاً، والأهم كتاب التسهيل الذي لم يكن بعيداً عن ابن عقيل إذ شرحه في تصنيفه الذي أسماه المساعد الذي عدّه مكملاً لما فات ابن مالك وموضحا لما فيه، فضلاً عن أن ابن عقيل قد تابع أبا حيان الذي وجّه قول ابن مالك في الألفية على انه معطوف على اسم إن، في توجيه بيت الألفية.

ويمكن أن يُعدّ اختيار ابن عقيل لهذا الرأي دون غيره، اختياراً لأسهل المذاهب؛ لأن تقدير الخبر المحذوف غالباً ما يكون أقرب من الحمل على المعنى أو المحل؛ وذلك لنزعة التعليمية التي سار عليها ابن عقيل في شرحه إذ إن من السهل على المتعلم أن يقال له وعمرو كذلك، على أن يقال له إن عمراً معطوف على محل إن وما دخلت عليه مع كونهما في واحد.

بناء الفعل المضارع المتصل بنون النسوة:

قال ابن عقيل: ((ونقل المصنف رحمه الله تعالى في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث وليس كذلك بل الخلاف موجود وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح))[50].

اعتراض ابن عقيل على ابن مالك في أن ابن مالك قد ذكر في أحد كتبه النحوية الأخرى أنّه لا خلاف في إن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة يبنى ولم يكن الخلاف على المسالة النحوية لذا سأعمل على مراجعة كتب ابن مالك لمعرفة إن كان قد ذكر ذلك مع مناقشة رأيه، مع أن الشارح لم يذكر الكتاب الذي ذكر ابن مالك ذلك فيه فقمت بمراجعة كتب ابن مالك المتوفرة عندي والتي اطلعت عليها وهي الكافية وشرحها، والفوائد، والتسهيل وشرحه، ففي الكافية وشرحها[51] لم أجد ذلك لا نصا ولا إشارة، وفي الفوائد المحوية[52] أيضا، و أمّا في التسهيل وشرحه[53]، فلم أجد ذلك فيهما بحسب الطبعة المتوفرة لدي، ولكن أُفاجأ عندما أجد أبا حيان يذكر أن ابن مالك قد ذكر أنه لا خلاف في بنائه في شرح التسهيل وهذا الذي ذكره ابن عقيل دون ذكر الكتاب.

ويناقش أبو حيان(ت 747ه) هذا القول فيقول: (وأمّا نون الإناث فذكر المصنف في الشرح انه مبني على السكون بلا خلاف... ما ذكر وما ذكره المصنف من انه إذا لحقته نون الإناث مبني على السكون بلا خلاف ليس بصحيح، بل المسالة خلافية ...)[54] ، ويبدأ مناقشة رأيه ويخالفه كما هو واضح من قوله (ليس كذلك)، والأعجب أن المحقّق قد ذكر الصفحة التي ذكر فيها ابن مالك ذلك وعند الرجوع إلى هذه الصفحة أجدها الصفحة نفسها التي في الطبعة الموجودة بين يدي ولكن لم أجد ابن مالك قد ذكر هذا فيها بل انه قال:(فأعرب ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث)[55]،

وعندما شرح قوله هذا فصّل في شرح القول فذكر نون التوكيد أولاً فقال: (... المؤكد بالنون إنما بني لتركبه معها وتنزله منها منزلة صدر المركب من عجزه ...، بإلحاقها شبه الاسم، إذ لا قائل بغير ذلك)[56] وذكر " أسباب بنائها وأكد على واحدة وأبطل الثانية"، وعندما أنهى كلامه عن نون التوكيد قال:(وهذا منهي القول في المؤكد بالنون...)[57]، فيتضح أن قوله: (إذ لا قائل...) في نون التوكيد –الذي يشبه ما قاله أبو حيان بلا خلاف" وليس في نون الإناث؛ لأنه بعد أن أنهى نون التوكيد بدأ في ذكر أسباب بناء الفعل مع نون الإناث وذكر ثلاثة[58].

ولم أجد ما ذكره أبو حيان في التذييل، في ارتشاف الضرب الذي هو بمثابة اختصار للتذييل كما يذكر أبو حيان في مقدمته ويؤكد عليه المحقق[59]، وتوجيه ذلك إن أبا حيان إمّا إن يكون وهم في مرجعية قصد ابن مالك في قوله: (إذ لا قائل...) في نون التوكيد، أو أنه اعتمد على نسخة غير التي اعتمدتُ عليها ، وهذا الذي أرجحه إذ لا يمكن إن يكون أبو حيان قد وهم في ذلك، واعتمد في ترجيحي لذلك على أن أبا حيان قد قال (لا خلاف..) وقول ابن مالك في نون التوكيد: (إذ لا قائل ...) ويمكن إن يكون هناك وجه آخر، وهو أنه قد فهم ذلك من كلامه إذ لم يذكر ابن مالك مخالف لما ذهب إليه كما هي عادته في شرح التسهيل، إذ كان يكثر من ذكر الآراء الموافقة لما يذهب والمخالفة له.

وفي المساعد لم يذكر ابن عقيل ذلك مثل ما فعل في شرح الألفية، بل اكتفى فيه بتوضيح كلام ابن مالك[60].

وفي نتائج التحصيل أجد المرابط الدلائي قد ذكر هذا الأمر فيقول: (...نون إناث مبني أيضا . قال المصنف: وتعقبه أثير الدين(أبو حيان....)[61]، ولكن محقّق الكتاب يقول: (... ودعوى الشارح، والأثير أن ابن مالك يقول ببناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث اتفاقا، أو بلا خلاف غير ثابتة في النسخة التي بين يدي في هذا المقام، وعلى ذلك فلا معنى لتعقيب الأثير)[62].

وحين مراجعة شروح الألفية الأخرى للتثبت من الاختلاف السابق عن ذكر ابن مالك ذلك في احد كتبه، نجد المسألة ذكرت في بعض الشروح مثلما ذكرها ابن مالك في الألفية في شرح (المرادي (ت749هـ)، ابن هشام (ت 761هـ) ، والسيوطي(تهـ911))، فالسيوطي لم يذكر ذلك في شرح الألفية مع انه قد ذكر ذلك في الهمع فقال: (وادعى ابن مالك في شرح التسهيل أنه لا خلاف في بنائه معها وليس كذلك...)[63] .

قال المرادي: إن ابن مالك قال بلا خلاف لسببين في الكافية[64]، وأمّا الأشموني (ت900هـ) في شرحه الألفية فقد قال إن ابن مالك قال بلا خلاف في شرح التسهيل[65]، ولم أجد محققي الكتابين (توضيح المقاصد، وشرح الأشموني) قد تحققا من ذلك، إذ لم يذكر ابن مالك ذلك في أي من الكتابين (شرح الكافية، أو شرح التسهيل)[66].

وخلاصة القول: إني أشك في ذكر ابن مالك ذلك صراحة لسببين:

أحدهما: لم أجد ما اعترض عليه ابن عقيل في ما توفر لدي من كتب ابن مالك، ولاسيّما شرح التسهيل–الذي كان خلاصة ما توصل إليه ابن مالك من آراء–والذي ذكره أكثر من واحد (أبو حيان، والسيوطي).

الآخر: الاختلاف بين الشرّاح في الكتاب الذي ذكر ابن مالك فيه (بلا خلاف) وعدم ذكر المحققين ذلك، ويستفاد من السبب الثاني أن ثمّة ظاهرة بين العلماء وهي الاعتماد على العالم

السابق في اخذ القول أو الرأي وحتى الحكم النحوي من دون الرجوع إلى الأصل اعتمادا على شهرة العالم وثقته، فيمكن أن يكون ابن عقيل قد ذكر اعتراضه اعتماداً على ذكر أبي حيان له؛ لأنه شيخه، وابن عقيل كثيراً ما يذهب إلى ما يذهب إليه أبو حيان.

وأيضا فالمرادي عندما قال إنه مذكور في شرح الكافية وتفرد في ذلك، وكان أقدم من الشرّاح الآخرين عدا ابن الناظم، وأبي حيان ،فلمَ لم يذكره الشرّاح الآخرون أو أصحاب الحواشي الذين أتوا بعده على أنه واهمٌ في نسبة القول إلى الكتاب الصحيح، فهذا يزيد في معرفتنا بعدم تأكد القائلين إن ذلك القول في شرح التسهيل.

ولو قالوا الظاهر من كلام ابن مالك أو يفهم من كلامه لما رُدّ عليهم ذلك؛ لأن ابن مالك لم يذكر أي خلاف في كلا الكتابين بل اكتفى بذكر علل البناء، فالظاهر من كلامه أنه لا خلاف في البناء على السكون.

ويُفهم من عدم ذكر المخالفين الذين ذكرهم غيره أن المخالفين لم يذكروا عللا لما ذهبوا إليه ليصبح رأياً خاصاً معتبراً– على ما أظن–؛ لأن ابن عصفور الذي أورد ذكره – كما قال ابن عقيل– كان شيخ ابن مالك، وكان يتابعه كثيرا فمن غير المعقول أن يكون غيرَ مطلعٍ على ذلك، وهو العالم المدقق.

ولكن من الأسماء التي ذُكرت على أن لها رأياً مخالفاً للجمهور والقائلين بإعرابه (جماعة منهم ابن درستويه(ت347هـ)، والسهيلي(ت581هـ)، وابن طلحة (ت 618هـ))[67].

ومن استطاع البحث الوقوف على رأيه منهم (السهيلي) في نتائج الفكر، فيقول: ((وأمّا فعل جماعة النساء فكذلك أيضا إعرابه مقدر قبل علامة الإضمار كما هو مقدر قبل الياء في غلامي))[68]، ويعلل سبب تقدير العلامة –ويطلق على نون النسوة علامة الإضمار– لأن هذه العلامة عندما اتصلت بالفعل أصبحت كبعض حروفه، وهي محركة فلا يمكن تعاقب الحركات على لام الفعل معها، ولا يمكن أيضا جعل الإعراب في نفس النون؛ لأنها ضمير الفاعل، فهي غير الفعل، ((ولا يمكن إعراب شيء في غيره)[69]، ولا يمكن أيضا بعدها، (فانه مستحيل في الحركات وبعيد كل البعد في غير الحركات أن يكون إعرابا وبينه وبين حرف الإعراب اسم أو فعل))[70].

ويخرج من كل ما ذكر بقوله: ((فثبت أنه مقدر كما هو في جميع الأسماء والأفعال المعربة التي لا يقدر على ظهور الإعراب فيها لعلة مانعة نحو ما تقدم))[71]، ويورد على نفسه تساؤلا فيقول: ((فأن قيل: فقد أثبتم أن فعل جماعة المؤنث معرب، وهذا خلاف لسيبويه ومن وافقه من النحويين، فأنهم زعموا انه مبني وان اختلفوا في علة بنائه!)) فيجيب قائلا: ((قلنا: بل هو وفاق لهم؛ لأنهم علمونا واصلوا لنا أصلا صحيحا فلا ينبغي لنا أن ننقضه ونكسره عليهم، وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب، وهو موجود في"يفعلن وتفعلن"، فمتى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة، وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب))[72]، فانظر كيف يرد على مذهب سيبويه بذكر القاعدة الرئيسة التي عرب بسببها المضارع، ولكن على ما أظن لا يثبت ما ذهب إليه، ألا يذهب هو السهيلي إلى أن الاسم يمكن أن يبنى إذا شابه الحرف أو تضمن معناه،[73]، إذن أن المضارع إذا شابه الماضي، وكما هي حجة سيبويه التي يذكرها ابن مالك في شرح التسهيل والآتي ذكرها.

ويورد السهيلي تساؤلا آخر يقول فيه: ((فان قيل: فهلا عوضوا من حركة الإعراب في حال رفعه نونا، كما فعلوا في "يفعلون"؛ لأنه أيضا واقع موضع الاسم ؟))[74] يجيب بان "يفعلون" يشابه جمع السلامة في عدة نواح الأولى: الوقوع موقع الاسم، والثانية: المشابهة في اللفظ من جهة حروف المد واللين، ولا يلحظ هذا الشبه في "يفعلن"[75].

وأمّا القائلين ببنائه سيبويه فيقول: ((وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نونا، وكانت علامة إضمار... وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب، كما فعلت ذلك في فَعَلَ، لأنه فعل كما انه فعل، وهو متحرك كما انه متحرك، فليس هذا بأبعد فيها – إذ كانت هي و فَعَلَ شيئا واحدا– من يفعل، إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم، هن يفعَلْنَ ولن يفعَلْنَ ولم يفعَلْنَ...فالنون هاهنا في يفعلن بمنزلتها في فعَلْنَ . وفُعل بلام يَفْعَلُ ما فُعل بلام فَعَلَ ...))[76].

فلهم حجج أذكر منها حجج سيبويه التي أوردها ابن مالك في شرح التسهيل[77]:

الأولى: أنه مبنى حملا على الماضي المتصل بها.

الثانية: انه مبني لتركبه معها –نون الإناث–؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد معنى وحكماً.

الثالثة: انه مبني لنقصان شبهه بالاسم لأنها لا تلحق الأسماء.

النتائج:

خرج البحث بنتائج منها:

1. إن الاستدلال اللغوي الذي اعتمده ابن عقيل في تحديد موضع الضعف في الجملة مبني على منهجية محددة قد اتخذها في مجمل الكتاب، وهي متابعة كلام المصنف ومقارنة الكلام مع المنطق اللغوي ومن ثم متابعة الآراء السابقة التي يعتقد أن لها اثر في توجيه ابن مالك للقواعد التي يتبناها في ألفيته.
2. نجد تقدير ابن عقيل على كلام ابن مالك كشارح للألفية، ودارسا لما ورد فيها مستدلا على صحة أو خطا توجيه ابن مالك حسب رؤيته اللغوية ومنهجه العام في تحليل ظاهر النص.
3. قد يأتي استدلال ابن عقيل ظاهريا غير معتمد على مرجعيات النص والمصنف.
3. كان ابن عقيل في اغلب توجيهاته متابعا لرأي شيخه أبي حيان في شرح التسهيل ، في بعض الأحيان تكون متابعة من غير تدقيق.
4. ابن عقيل اتخذ منهجا يحاكم آراء ابن مالك مسلطا عليها ضوء الآراء السابقة لعلماء النحو.

الهوامش

(1)الصحاح: الجوهري:(مادة عَرَضَ): 3\1084، وينظر: القاموس الفقهي: سعيد أبو حبيب: 247.

(2)ينظر: لسان العرب: 7\167–168.

(3)ينظر: القاموس المحيط: الفيروزآبادي: (مادة عرض): 833.

(4)المعجم الوسيط: 2\423.

(5)التعريفات الجرجاني: 1\281، وكشاف اصطلاحات الفنون: 1\259.

(6)التعريفات الجرجاني: 1\281.

(7) ينظر الكليات:1\231.

(8)المصدر نفسه:1\231.

(9) العين، الخليل :1\ 364، وينظر: أساس البلاغة، الزمخشري : 1\198، والقاموس المحيط : 1\1443، والتوقيف على مهمات التعاريف،المناوي :1\152).

(10) جمهرة اللغة: ابن دريد :1\453.

(11) التعريفات :1\152، وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي :2\305، ومعجم لغة الفقهاء، محمد قلعجي :1\232.

(12) القاموس المحيط:1\344.

(13) لسان العرب:5\215، وينظر كشاف اصطلاحات الفنون :2\200.

(14) شرح ابن عقيل: 1\240

(15) المصدر نفسه:1\240.

(16) شرح جمل الزجاج، ابن عصفور : 1\337.

(17) المقرب: 1\86، وينظر: تقريب المقرب، أبو حيان 150.

(18) شرح الكافية الشافية :1\369.

(19) ألفية ابن مالك :9.

(20) إعراب الألفية للأزهري – الجرجاوي:1\27.

(21) خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين، وكان يعرف بالوقاد: نحوي، من أهل مصر، ت(905هـ)، له(الموصل النبيل في شرح التسهيل)، و(موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب)، و(شرح الآجرومية)، و(التصريح بمضمون التوضيح) في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، و(إعراب ألفية ابن مالك) ينظر :الإعلام :2\297.

(22) الفوائد المحوية :1\24.

(23) شرح الكافية الشافية:1\370.

(24) ديوان مجنون ليلى : 71

(25) في كتاب موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث تذكر د.خديجة الحديثي : إن هذا الحديث هو الشاهد الوحيد في كتاب ابن مالك شرح عمدة الحافظ، ينظر: موقف النحاة : 253، وصحيح مسلم:3\1219، وبحار الأنوار، المجلسي :1\150

(26) شرح التسهيل:1\287.

(27) المصدر نفسه:1\289.

(28) المصدر نفسه:1\289.

(29) شرح التسهيل:1\ 289، ولم يبتعد أبو حيان عن ما شرحه المصنف في شرح السهيل التذييل والتكميل: 1\350–351، وينظر: المساعد 1\224، والموصل النبيل: 1\215 .

(30) محمد (المرابط) بن محمد بن أبى بكر، أبو عبد الله الدلائى: أديب، من علماء المالكية، من بيت إمارة في المغرب. انتقل إلى القاهرة سنة(1080 هـ) ثم عاد إلى بلاده، وتوفي بفاس (1089ه)، له (نتائج

التحصيل في شرح التسهيل)، و(المعارج المرتقاة إلى معاني الورقات) شرح لورقات إمام الحرمين في الأصول، و(فتح اللطيف في علم التصريف) و(ديوان شعر)، الأعلام :7\64.

(31) ينظر نتائج التحصيل:1033 .

(32) نتائج التحصيل:1033.

(33) ينظر: المصدر نفسه :1033.

(34) شرح ابن عقيل :1\375.

(35) الألفية:13.

(36) ينظر: شرح الكافية الشافية: 51/1.

(37)كتاب سيبويه:144 .

(38)ينظر كتاب سيبويه 144.

(39)شرح التسهيل: 429.

(40)البيت لجرير في تلخيص الشواهد (369) ويقول: (انه لجرير يمدح بني أمية، ويصفهم بالفضائل...)، ولم أقع عليه في ديوانه

(41)ينظر شرح التسهيل:430/1

(42)شرح التسهيل :430/1

(43)التذييل والتكميل :5\184

(44)شرح التسهيل :430/1

(45)شرح التسهيل :430/1

(46)ينظر: شرح التسهيل :431/1

(47) شرح التسهيل:431/1.

(48) ينظر: شرح التسهيل :431/1.

(49) المساعد: 336/1.

(50)شرح ابن عقيل : 1\39 – 40

(51)شرح الكافية الشافية:1\174.

(52)الفوائد المحوية: 3.

(53)شرح التسهيل:1\38.

(54)التذييل والتكميل :1\128

(55)ينظر شرح تسهيل:1\37– 40.

(56)المصدر نفسه :1\41.

(57)المصدر نفسه :1\41.

(58)ينظر المصدر نفسه :1\41– 42.

(59)ينظر: ارتشاف الضرب :1\3، وهامش المحقــّق :1\3 –4.

(60)ينظر: نتائج التحصيل:21، والموصل النبيل:22.

(61)نتائج التحصيل: 1\272.

(62)نتائج التحصيل:هامش المحقق: 1\272.

(63)همع الهوامع: 1\73.
(64)توضيح المقاصد :1\306.
(65)ينظر : شرح الأشموني :1\46.
(66)ينظر:توضيح المقاصد :1\306، شرح الأشموني : 1\46
(67)همع الهوامع :1\45
(68)نتائج الفكر:86
(69)ينظر المصدر نفسه : 86
(70)المصدر نفسه : 86
(71)المصدر السابق : 86
(72)ينظر:السابق: 67
(73)ينظر : المصدر السابق: 92
(74)المصدر السابق:67
(75)ينظر : المصدر نفسه : 67
(76)كتاب سيبويه :20
(77)ينظر: شرح التسهيل 1\41-42

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر

القرآن الكريم
1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان : أبو حيان الأندلسي، ت(745هـ) هجرية، تح رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي.
2. أساس البلاغة،الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر احمد الزمخشري، ت(538هـ)، تح محمد باسل عيون السود،ط1، دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،1419هـ-1998م.
3. إعراب الألفية ابن مالك (تمرين الطلاب في صناعة الإعراب،الأزهري : خالد بن عبد الله الأزهري الجرجاوي، ت(905هـ)، د.تح،د.ط، د.ناشر.
4. الأعلام :خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي ت(1396هـ)ط15،دار العلم للملايين أيار / مايو 2002 م
5. ألفية ابن مالك، ابن مالك الأندلسي، محمد بن عبد الله،ت(672هـ)، ضبطها وعلق عليها عبد اللطيف بن محمّد الخطيب، ط1، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت،1427هـ-2006م.
6. بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي،ت(1111هـ)،مؤسسة الوفاء -بيروت -لبنان .
7. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1، سنة النشر: 1419 - 1998.
8. التعريفات الجرجاني علي بن محمد بن علي الجرجاني، ط1، دار الكتاب العربي - بيروت، 1405هـ.

9. تقريب المقرب أبو حيان : تح عبد الرحمن ط1، دار الميسرة، 1402هـ 1982م.
10. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،المرادي : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي ت: (749هـ)،ش و تح عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، ط1، دار الفكر العربي،1428هـ - 2008م.
11. التوقيف على مهمات التعاريف، النماوي :محمد عبد الرؤوف المناوي،تح د. محمد رضوان الداية،ط1، دار الفكر المعاصر، دار الفكر - بيروت ، دمشق، 1410هـ
12. جمهرة اللغة ابن دريد: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد،ت(321هـ)،تح رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت لبنان،1987.
13. ديوان قيس بن الملوح مجنون ليلى، رواية ابي بكر الوالبي دراسة وتعليق يسرى عبد الغني، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1، 1420 هـ 1999م.
14. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم :أبو عبد الله بدر الدّين محمّد ابن الإمام جمال الدّين محمّد بن مالك، ت (686هـ)، تح محمّد باسل عيون السّود،ط1، (1420هـ /2000م).
15. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري،ت (769هـ)، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 20، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه،1400 هـ - 1980م.
16. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الاشموني: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي ت(900هـ)تح حسن حمد، إشراف أميل بديع يعقوب،ط1، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، 1419هـ- 1998م.
17. شرح التذييل والتكميل،أبو حيان الأندلسي،تح حسن الهنداوي د.ط، دار القلم دمشق.
18. شرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي ت(672هـ)، تح احمد عبد الرحمن السيد، حمد بدري المختون،ط1، دار هجر للطباعة والنشر، مصر -الجيزة،1410هـ- 1990م.
19. شرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي ت(672هـ)، تح محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد،ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1422هـ، 2001م.
20. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، محمد بن عبد الله ،ت: (672هـ)، تح علي محمد معوّض،وعادل احمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، 1420هـ- 2000م.
21. شرح جمل الزجاجي لابن خروف، ابن خروف الاشبيلي : ابو الحسن على بن محمد بن على بن خروف، ت(609هـ)، تح سلوى محمد عمر عرب، جامعة ام القرى، 1419هـ.
22. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي، تح فواز الشعار، دار الكتب العلمية، 1419 -1998.
23. شرح كتاب سيبويه للسيرافي، أبو سعيد السيرافي ت(368هـ)، تح رمضان عبد التواب، محمد فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
24. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح أحمد عبد الغفور عطار، ط4، الناشر: دار العلم للملايين، 1990م.
25. صحيح مسلم،مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري،ت(261 هـ)، تح محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار إحياء التراث العربي -بيروت.

26. العين، الفراهيدي: أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت (170هـ)،تح د.مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
27. الفوائد المحوية في المقاصد النحوية، ابن مالك الأندلسي، محمد بن عبد الله، ت(672هـ)،تح وداد يحيى،(رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في النحو، نشرت، جامعة ام القرى، كلية اللغة العربية،1405-1406هـ.
28. القاموس الفقهي- الدكتور سعدي أبو حبيب، دار الفكر،دمشق سوريا، ط2، 1408هـ- 1988م.
29. القاموس المحيط، الفيروزآبادي محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت(817هت)، تح مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، 1426هـ-2005م.
30. كتاب سيبويه،سيبويه: أبو بشير عمرو بن عثمان ت(18هـ)، تح عبد السلام محمد هارون، ط3، مطبعة المدني، القاهرة،1408هـ-1988م.
31. كشاف اصطلاحات الفنون النهانوي: محمد علي بن علي بن محمد، ت(1158هـ)،تح : احمد حسن بسج، ط2، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1427هـ-2006م.
32. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي،تح عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419هـ - 1998م.
33. لسان العرب، ابن منظور: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ت(711هـ)،تح اليازجي وجماعة من اللغويين، ط1، دار صادر -بيروت.
34. المساعد، ابن عقيل: بهاء الدين ابن عقيل ت(769هـ)، تح : محمد كامل بركات، طبع بطريقة الرص الإلكتروني الاوفست، دار الفكر، هـ1400-1980م.
35. المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس - عبد الحليم منتصر - عطية الصوالحي - محمد خلف الله أحمد، الناشر: مجمع اللغة العربية - مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004.
36. معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1408 هـ - 1988م.
37. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي :أبو اسحاق إبراهيم موسى، ت(790هـ)، تح عبد الرحمن بن سلمان بن العثيمين، ط1، معهد البحوث العلمية واحياء التراث الإسلامي، جامعة ام القرى مكة المكرمة،1428هـ-2007م.
38. المقرب، ابن عصفور،علي بن عصفور الإشبيلي ت(669هـ) تح احمد عبد الستار الجواري،ط3، دار العروبة، الصفاة - الكويت،1982م.
39. الموصل النبيل إلى نحو التسهيل، الازهري: خالد بن عبد الله الأزهري الجرجاوي،ت(905هـ)، تح، ثريا عبد السميع إسماعيل، رسالة اعدت لنيل درجة الدكتوراه، نشرت، جامعة ام القرى، كلية اللغة العربية،1418هـ -1998م.
40. موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، خديجة الحديثي، د.ط، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت - لبنان، دار الرشيد للنشر العراق وزارة الثقافة، 1981م.
41. نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، الدلائي: محمد بن محمد بن يحيى بن بكر المرابط الدلائي،تح مصطفى الصادق العربي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه قسم اللغويات، نشرت، جامعة الازهر كلية اللغة العربية،1979م.

42. نتائج الفكر في النحو،السهيلي: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي،ت(581هـ)، تح الشيخ عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، ط1 دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان، 1412هـ –1992م.
43. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، جلال الدين السيوطكي ت(911هـ)، تح احمد شمس الدين، ط1، 1418، 1998م.